

2025/03/14

من وزيرة المالية

329

إلى

الموضوع: حول إصدار فواتير في صيغة " PDF "

المرجع: مكتوبيكم الواردين علينا بتاريخ 21 فيفري 2025

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أنه بغاية تقليص كلفة استعمال الأوراق تعتمرون إصدار واستعمال فواتير في صيغة "PDF" واعتماد آلية الحفظ الإلكتروني، فطلبتم بالتالي توضيحات في المادة الجبائية حول اعتماد هذه الطريقة في الفوترة وذلك لتفادي الإشكاليات المتعلقة بطرح الأعباء والأداء على القيمة المضافة والإستهلاكات.

جوابا، يشر فني إعلامكم أنه يمكن لشركتكم إصدار الفواتير في صيغة "PDF" واعتماد الحفظ الإلكتروني لهذ الفواتير، شريطة مسك دفتر مرقم ومؤشر عليه من قبل مصالح المراقبة الجبائية المختصة يحتوي على أعداد كمنشات الفواتير وسلسلة ترقيم هذه الكمنشات مع ذكر أول وآخر عدد من سلسلة الفواتير وقيامكم بإيداع نسخة من البرنامج الأولي أو المنقح مسجلة على حوامل ممغنطة لدى مصالح المراقبة الجبائية المختصة وإعلام المصلحة المختصة المذكورة بنوع الآلات المستعملة ومكان تركيزها وبكل تغيير يطرأ على هذه المعطيات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه طبقا لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة كما تم تنقيحه وإتمامه خاصة بالفصل 71 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025 والأمر الحكومي عدد 1066 لسنة 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إصدار الفواتير الإلكترونية يكون استعمال الفوترة الإلكترونية وجوبيا بالنسبة لعمليات بيع الأدوية عند التعامل مع المهنيين باستثناء تجار التفصيل وكذلك العمليات

المنجزة مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية من قبل المؤسسات الراجعة
بالنظر إلى إدارة المؤسسات الكبرى.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشخيص الجبائي
يحيى الشاملالي